المحور الخامس

إجراءات التدقيق الإجتماعي

يستلزم التدقيق الإجتماعي تحديد الأنشطة الإجتماعية وفحصها وإعداد التقرير المرتبط بنتائج تدقيق الأداء الإجتماعي والذي يتضمن رأي المدقق عما إذا كانت المعلومات التي تتضمنها القوائم الإجتماعية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الأداء الإجتماعي للمؤسسة.

وتلخص خطوات التدقيق الإجتماعي في ثلاث خطوات هي:

- تحديد الأنشطة الإجتماعية التي سوف يتم فحصها ومراجعتها والإطلاع على كل مايرتبط بها من سجلات ودفاتر وتقارير ودراسات للحصول على معلومات كافية عن هذه الأنشطة وتأثيراتها الداخلية والخارجية؛
- فحص ومراقبة الأنشطة الإجتماعية من جانبيها المالي والإجتماعي مع التركيز على نتائج الأنشطة وتقويم هذه النتائج في ضوء الأهداف والمعايير المحددة لها؛
- إعداد تقرير عن نتائج تدقيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية متضمنا الرأي الفني غير المتحيز للمدقق عن الأنشطة الإجتماعية عن الأداء الإجتماعي للمؤسسة.

I- تحديد الأنشطة ومجالات الأداء الإجتماعي

إن الأنشطة الإجتماعية تتعدد بتعدد فئات المجتمع وتختلف حسب حاجة ذلك المجتمع لأنشطة المسؤولية الإجتماعية يجب على المدقق أن يحدد الأنشطة الإجتماعية التي يجب أن تضطلع بها المؤسسة حيث أن تحديد الأنشطة يحدد الفئات التي تستفيد من تلك الأنشطة مثل: العاملين، المستهلكين، المجتمع.....

كما أن تحديد أنشطة المسؤولية الإجتماعية يمكن للمدقق من تدقيق الأداء الإجتماعي ومتغيراته تجاه كل فئة من تلك الفئات وتدقيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية من جانبها المالي وجانبها الإجتماعي، مثلا فحص وتدقيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية اتجاه العاملين في الأداء المالي على سبيل المثال وليس الحصر.

يمكن تقسيم الأنشطة الإجتماعية إلى:

- أنشطة تنتمي إلى مجال الأداء الإجتماعي الداخلي والمستفيد الأساسي منه هو العاملين بالمؤسسة وتشمل أنشطة التدريب وخدمات النقل والخدمات الصحية....إلخ؛
- أنشطة تنتمي إلى مجال الأداء الإجتماعي الخارجي وتشمل حماية البيئة من التلوث وتحسين الشكل الجمالي للبيئة؛
- أنشطة تنتمي إلى مجال الأداء الإجتماعي المتعلقة بالمنتج أو الخدمة وتشمل الرقابة على المواصفات القياسية للجودة وضمان الأمان من أضرار المنتج....إلخ.

II- تدقيق وفحص الأنشطة ومجالات الأداء الإجتماعي

يتم في هذه المرحلة فحص وتدقيق مدى مسايرة المنظمة للقوانين والتشريعات التي تنظم أداء أنشطة المسؤولية الإجتماعية إتجاه كل فئة من هذه الفئات: العاملين، المستهلكين والمجتمع فمثلا فحص وتدقيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية اتجاه العاملين ومدى مسايرتها للقوانين والتشريعات من جانبها المالي على سبيل المثال:

II-1- فحص الأنشطة التي تنتمي إلى مجال الأداء الإجتماعي الداخلي

أ- فحص الأداء الإجتماعي اتجاه العاملين:

- فحص وتدقيق الأجور والمكافآت والحوافز...إلخ للتحقق من سرعة الصرف، ومايحصل عليه العاملون من أجور ومافي حكمها هو مستوى مناصب؛
- فحص وتحقيق إحصائيات المتدربين ونظم التدريب داخل وخارج المنظمة والمبالغ التي أنفقت على التدريب ومتوسط نصيب الفرد من تلك المبالغ؛
- فحص وتدقيق مبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وضعت على المؤسسة نتيجة عدم إلتزامها بالقوانين تجاه العاملين؛
- فحص وتدقيق مبالغ التبرعات التي تقدمها المؤسسة للعاملين.

أما فحص وتدقيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية اتجاه العاملين ومدى مسايرتها للقوانين والتشريعات من جانبها الإجتماعي تتمثل في:

- فحص وتدقيق أرقام معدلات دوران العمل بالمنظمة ونظم الإتصال للتحقق من توافر وسائل اتصال فعالة ذات اتجاهين بين العاملين والإدارة؛
- فحص وتدقيق ماحصر عليه الأفراد الذي أنهوا دوراتهم التدريبية من مزايا وفرص ترقي في العمل للتحقق من اكتساب العاملين للمهارات والمعارف اللازمة لاتاحة الفرص الترقي والتدريب أمامهم؛
- فحص وتدقيق ماتقوم به المؤسسة من توفير السكن والمواصلات للعاملين لديها؛
- فحص وتدقيق نسب وأعداد أبناء العاملين المعنيين بالمؤسسة من بين إجمالي عدد المرشحين لشغل الوظائف الشاغرة.
- فحص وتدقيق نسب المعاقين المنصوص عليها في القوانين من أبناء المجتمع الذين تم إلحاقهم للعمل بالمؤسسة؛
- فحص وتدقيق إلتزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المتمثلة في توفير دار حضانة للعاملات، مراكز ترفيه.

ب- فحص وتدقيق الخطط والسياسات الإجتماعية

على المدقق أن يقوم بفحص وتدقيق الخطط والسياسات الموضوعة من قبل المؤسسة ومدى إتساقها مع الخطط والسياسات للمنظمة والخطط والسياسات العامة للدولة وحاجات المجتمع للأنشطة الإجتماعية

فحص وتدقيق أنشطة المسؤولية الإجتماعية اتجاه العاملين الخاصة بالخطط والسياسات من جانبها المالي تتمثل في:

- فحص وتدقيق الميزانيات والموازنات التخطيطية التي تضعها المؤسسة لمقابلة أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛
- فحص وتدقيق السياسات المالية التي وضعتها المؤسسة لمواجهة أدائها الإجتماعي في المجتمع

أما فحص وتدقيق أنشطة المسؤولية إتجاه العاملين الخاصة بالخطط والسياسات من جانبها الإجتماعي تتمثل في:

- فحص وتدقيق ماوضعته المؤسسة من الخطط والسياسات لإسكان وتوفير المواصلات اتجاه العاملين؛
- فحص وتدقيق الخطط والسياسات المستقبلية التي تسعى المؤسسة العمل من خلالها على رفاهية العاملين.

جـ- فحص وتدقيق وتقويم نظام الرقابة الداخلية على تنفيذ الواجبات الإجتماعية

إن فحص وتدقيق نظام الرقابة الداخلية يتيح للمدقق وضع برنامج تدقيق ذو كفاءة عالية كلما كان نظام الرقابة جيد والعكس صحيح.

يعد نظام الرقابة الداخلية بمثابة المنظم الأساسي للأداء الإجتماعي للمؤسسة، فمن خلال نظام الرقابة الداخلية تقدم إدارة المؤسسة السياسات العامة والخطط والأنشطة التي تسعى إلى تحقيقها مستقبلا اتجاه العاملين والمستهلكين وفئات المجتمع الأخرى لذلك يتلبور دور المدقق في فحص وتدقيق نظام الرقابة الإجتماعي في:

- التركيز على كيفية عمل النظام وفحص أي إنحراف في تنفيذه عن الإجراءات الموضوعة؛
- التحقق من مدى كفاية النظام في تحقيق الرقابة على تنفيذ الواجبات الإجتماعية ودوره في تحقيق الأهداف الإجتماعية المرغوبة لفئات المجتمع؛
- مدى إقتناع الإدارة بمستوياتها المختلفة بالنظام ومدى مساعدتها لمراكز المسؤولية الإجتماعية داخل التنظيم لتحقيق أهدافها.

II-2- فحص الأداء الإجتماعي اتجاه العملاء:

يتمثل في:

- فحص ودراسة نظم تكاليف الإنتاج ونظم التسعير المتبعة للتحقق من مناسبة هامش الربح وعدالة الأسعار؛
- فحص ودراسة نظم الضمانات والصيانة والخدمات المقدمة للسلع والخدمات للتحقق من إلتزام المؤسسة بتلك الضمانات وتقديمها للعملاء؛
- فحص شكاوي ومقترحات العملاء عن السلع أو الخدمات المقدمة؛
- فحص ودراسة نظم التعبئة والتغليف للتحقق من توافر كافة البيانات والمعلومات اللازمة على عبوات تلك السلع؛
- فحص المبالغ المنفقة على الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسوق وبرامج الإنتاج للتحقق من بذل المؤسسة الجهود اللازمة للارتقاء بمستوى السلع والخدمات؛
- مراجعة مبالغ الاعلانات ومضمونها للتحقق من صدقها وموضوعيتها وضورتها في تنشيط المبيعات.

II-3- فحص الأداء الإجتماعي اتجاه المجتمع:

- فحص مبالغ الهبات والتبرعات التي قدمتها المنظمة للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية بالمجتمع للتحقق من دعم المنظمة لتلك الهيئات؛

- فحص ودراسة مبالغ ونوعيات الغرامات والمخالفات التي وقعت على المنظمة للتخلص من نفايات ومخلفات الإنتاج بطريقة غير سليمة أو تلويث الهواء أو الماء للتحقق من إلتزام المنظمة بقوانين المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث؛
- دراسة وفحص برامج المنظمة وجهودها في معالجة مشاكل السكن والإنتقال للتحقق من كفاية ومناسبة الجهود المبذولة؛
- فحص برامج المنظمة وجهودها في بيان مظاهر ومسببات بعض المشاكل الإجتماعية وسبل الوقاية منها أو علاجها.

II-4- فحص الأداء الإجتماعي اتجاه الملاك:

- إجراء كافة الإختبارات وأساليب التحليل المالي للتحقق من أن العائد المحقق للملاك على رأس المال المستثمر كان مناسبا في حدود العائد المناظر لأنشطة مماثلة؛
- فحص سياسات البيع والتسويق والتخزين للتحقق من أن المنظمة لا تمارس أساليب ملتوية لخلق أزمات مصطنعة بالأسواق، أو تدخل في اتفاقيات سرية بهدف تضخيم معدلات العائد على الإستثمار تزيد عن المعدلات المتعارف عليها؛
- في حالة الملكية العامة، فإن على المدقق التحقق من أن المنظمة بذلت كافة الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من التدخل في ذلك النشاط، ومنها:

- فحص مدى إستفادة الدولة من فائض ايرادات المنظمة وما توفر من عملات أجنبية لازمة لدفع خطط التنمية الإجتماعية والاقتصادية بالدولة؛
- فحص ما تضيفه المنظمة للدخل القومي في شكل ما تحصل عليه الدلو من عوائد موزعه وضرائب....
- فحص ما تضيفه المنظمة للناتج القومي من قيمة مضافة وما توفر من فرص عمل.

III- جمع الأدلة والقرائن

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على مايلي: يجب الحصول على أدلة كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة والإستفسارات والمصادقات بحيث تكون أساسا معقولا لرأي المدقق فيما يخص بالقوائم محل الفحص.

يشير ذلك إلى أن على المدقق القيام بجمع كافة الأدلة المتاحة التي تعينه في عملية التدقيق ويمكن له استخدام كافة الأدلة والوسائل المتعارف عليها مثل:

1- الجرد العملي: ويستخدم هذا الأسلوب للتأكيد من الوجود الفعلي للأصول المستخدمة أو المضافة تنفيذا للأنشطة الإجتماعية، مثل أجهزة تكييف وتنقية الهواء، أجهزة الأمن الصناعي، سيارات نقل العاملين، دار حضانة أطفال العاملين....إلخ.

2- التدقيق المستندي: وذلك للتأكد من وجود المستندات المؤيدة للعمليات المنفذة للأنشطة الإجتماعية.

3- المصادقات والشهادات: وذلك للحصول على بيانات من إدارة المؤسسة عن أي أمر يصادف المدقق أثناء عملية التدقيق.

4- التدقيق المحاسبي: وذلك بقيام المدقق ببعض العمليات الحسابية لتدقيق التكاليف المحسوبة في القائمة الإجتماعية أو تجميع عناصر تكلفة نشاط معين أو لتدقيق قيم بعض الأضرار الإجتماعية.

5- الفحص الميداني: حيث توجد مجموعة من البيانات والمعلومات الكمية التي يريد المدقق الحصول عليها للتقرير عن الأنشطة الإجتماعية غير القابلة للقياس النقدي مثل عدد أجهزة رقابة التلوث ونوعها وعدد العاملين عليها ونسبة التلوث الفعلية التي أحدثتها المؤسسة ومدى مطابقتها للمعدل المفروض بحكم التشريعات وعدد الحوادث خلال الفترة، عدد الوظائف الجديدة...إلخ فعن طريق الفحص الميداني لمواقع العمل والسجلات والتقارير الداخلية والخارجية المرتبطة بذلك يمكن للمدقق الحصول على مثل تلك البيانات والمعلومات.

6- الإستفسار: حيث يستخدم المدقق أسلوب الإستفسار سواء شفويا أو تحريريا لتحديد أثار بعض الأنشطة على المستفيدين منها لتقييمها، مثل التعرف على مدى إستفادة العاملين من النادي، المصايف، الرحلات،...إلخ

7- إستخدام الأساليب الوصفية أو الإحصائية التي تتفق وطبيعة النشاط المراد قياسه للتأكد من حدوثه والتقرير عنه لكونه غير قابل للإدراج بالقائمة الإجتماعية.

VI- تقرير التدقيق الإجتماعي

بعد أن ينتهي المدقق الإجتماعي من عملية التدقيق، فإن وسيلته التي يتضمنها رأيه الفني المحايد بخصوص الأداء الإجتماعي للمنشأة محل التدقيق هي التقرير، وهو وثيقة مكتوبة تصدر عنه ويحتوي رأيه مدعما بالنتائج التي توصل إليها، وما وجد من إنحرافات في الأداء وما ينتهي إليه من توصيات لتحسين الأداء، ويلخص للقارئ مايلي:

- سبب القيام بالتدقيق والسلطة التي أوجدت ذلك.
- تقديم المؤسسة للقارئ من وجهة النظر الإجتماعية.
- ماتم عمله خلال التدقيق.
- النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقييم الأداء الإجتماعي.
- الحكم على الأداء الإجتماعي والتوصيات والتوجيهات إن وجدت لتحسين هذا الأداء.

VI- 1- لمن يوجه التقرير

تتمثل المجموعات الرئيسية التي الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالأداء الإجتماعي للمؤسسة والمصدق عليها من جهة خارجية محايدة في:

- المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة، فيهمها التعرف على نتائج الأنشطة الإجتماعية التي أدتها المنشأة، ومدى تحقيقها للمسؤولية الإجتماعية وأثر ذلك على سير العمل بالمؤسسة.
- أصحاب الحقوق لدى المؤسسة من مساهمين حاليين ومرتقبين وحاملي سندات وأصحاب قروض يهمهم التعرف على مدى تأثير قيام المؤسسة بأنشطتها الإجتماعية على تحقيق الربح وتطور ذلك من فترة لأخرى.
- الجمهور بمعناه الواسع ويشمل جمهور المجتمع المحلي للمؤسسة، والمستهلكين لإنتاجها والموردين والعاملين بها، فكل طائفة تريد معرفة مدى الإهتمام الإجتماعي الموجه إليها من المؤسسة وقيمة هذا الإهتمام بلغة النقود.
- الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية وجماعات الرأي العام الضاغطة يهمهم التعرف على مدى إلتزام المؤسسة بالتشريعات في مجال الأنشطة الإجتماعية ومجالات الرقابة على البيئة والصحة المهنية والأمن الصناعي وغيره.
- المنشآت المتماثلة والمتنافسة تريد الحصول على بيانات ونتائج الأداء الإجتماعي لمثيلاتها للتعرف على المدى الذي بلغته هي بالنسبة لغيرها مما يؤثر على صورتها في المجتمع إيجابا وسلبا.

ولذا فإن التقرير وإن كان يوجه إلى أصحاب المؤسسة والمستويات الإدارية بالمنشأة يمكنهم الحصول على نسخة منه فإن هناك ضرورة لنشره حتلى تتمكن باقي المجموعات من الإطلاع عليه ليتحقق الهدف منه ومن عملية التدقيق الاجتماعي ذاتها.

VI– 2–أهداف التقرير

يمكن إجمال أهداف التقرير بالنسبة لثلاثة أطراف، المؤسسة والمجتمع بمفهومه الواسع والمراجع الإجتماعي

بالنسبة للمؤسسة:

- يجب أن يساهم التقرير في تحقيق ثلاثة أهداف على الأقل للمؤسسة:
- تحسين الصورة العامة للمؤسسة لدى الجمهور؛
- إعلام إدارة المؤسسة في صورة محددة عن تأثيرها على المجتمع سلبا وإيجابا؛
- إعلام المجتمع باستشعار المؤسسة للمسؤولية الإجتماعية وإمداده بتصور عن سلوك المؤسسة وتأقيرها الإجتماعي؛

بالنسبة للمجتمع:

- أن يصمم مبدئيا لتوفير معلومات مفيدة تمكن من تحسين تخصيص موارد المجتمع للمنشآت؛
- أن المنشأة ستقرر ما يتيح قياس مسؤوليتها كقائمة بإدارة الموارد نيابة عن المجتمع؛

بالنسبة للمدقق:

- وسيلة الإفصاح عن رأيه الفني في الأداء الإجتماعي؛
- وثيقة لتحديد المسؤولية؛
- إبراز النشاط المهني مما يساعد على إثراء وتدعيم المهنة في المجتمع.

VI- 3-نموذج مقترح لتقرير المدقق الإجتماعي:

التقرير هو ناتج عملية التدقيق، وهو يتضمن الرأي الفني المحايد للمدقق عن مدى صحة ودقة المعلومات الخاصة بالنشاط الإجتماعي، وعن مدى صدق ودلالة التقارير والقوائم سواء المالية أو الإجتماعية في التعبير عن الأداء الإجتماعي للمنظمة، وهناك بديلين أمام المدقق لتقديم تقريره هما: البديل الأول أن يقوم المدقق بتقديم تقريره عن نتائج التدقيق الإجتماعي منفصلا ومستقلا عن تقري التدقيق المالي التقليدي. أما البديل الثاني أن يقوم المدقق بالتعبير عن رأيه في الأداء الإجتماعي للمؤسسة في التقرير التقليدي الخاص بالتدقيق المالي. وتنقسم تقارير التدقيق الإجتماعي مثلها مثل تقارير التدقيق المالي إلى نوعين:

- ✓ تقرير نظيف/غير مقيد أو غير متحفظ؛
- ✓ تقرير مقيد/أو متحفظ.

V- أنواع المصادقة:

- ❖ **المصادقة بدون تحفظ:** بمعنى أن القوائم التي تمت مراجعتها تتصف بمستوى عالي من الشرعية وأن القوائم تعطي الصورة الصادقة عن نشاط المؤسسة.

- ❖ **المصادقة بتحفظ:** بمعنى أن الأخطاء والنقائص التي تم الوقوف عليها من طرف المراجع لا تمس بالشرعية وصدق الحسابات على أن يذكر المراجع بوضوح كل التحفظات واقتراح الحلول.

- ❖ **رفض المصادقة:** بمعنى النقائص التي تم اكتشافها خطيرة مما يفقد الحسابات شرعيتها وصدقها، وإن رفض المصادقة من طرف المراجع يكون لسببين وهما:

– عدم الموافقة: درجة عدم الشرعية التي تم الوقوف عليها كبيرة، مما يجعل الحسابات غير الشرعية وغير صادقة؛

– عدم اليقين: في حالة امتناع مثلا المؤسسة في تزويد المراجع بتقديم المعلومات الكافية داخلياً، ورفض المؤسسة اللجوء إلى المصادقات الخارجية (المراجعة الخارجية) واكتفاءها بالمراجع الداخلي، إتلاف وثائق المؤسسة.....إلخ.